الأمـم المتحـدة

S/2020/481



Distr.: General
2 June 2020
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة 1 حزيران/يونيه 2020 موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

يشـــرفني أن أُحيل إلى قرار مجلس الأمن 2480 (2019) بشـــأن بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاســـتقرار في مالي الذي طلب فيه المجلس إليَّ أن أُوافيه، بعد مراعاة آراء جميع الجهات الفاعلة ذات الصـلة، ومنها ممثلي الخاص، وبالتشـاور مع قائد قوة هذه البعثة، برسـالةٍ تركز على مـا يلي: (أ) معلومـات عن التحـديـات الأمنيـة في مـالي، والتقـدم المحرز في عمليـات البعثـة، وأداء القوات وعمليات تناوبها، ومعلومات عن مســتجدات تنســيق المســؤوليات الأمنية؛ (ب) معلومات محدثة عن تنفيذ الإطار الاســتراتيجي المتكامل والخطة الانتقالية ذات الصـلة، وعن اسـتراتيجية الخروج المحتمل للبعثة على أساس تحسن الظروف الأمنية والسياسية وإحراز تقدم في تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي.

التحديات الأمنية في مالي وعمليات البعثة

كمـا ورد في تقريري الأخيرين (S/2020/223 و S/2020/476)، تواصـــــلُ بعثـة الأمم المتحـدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي العملَ في سياق ظروف سياسية وأمنية شديدة التعقيد ودائمة التغير. وواصـلت البعثة القيام بدور أسـاسـي في مسـاعدة الأطراف في الاتفاق في تجاوز الخلافات بالحوار وإحراز تقدم نحو التنفيذ الكامل للاتفاق، وعززت في الوقت نفســـه دعمها للســـلطات فيما تبذله من جهود من أجل حماية المدنيين في وسط مالي.

وفي شمال مالي، قامت البعثة، عند تنفيذ عملية ماليكو بهدف تركيز عمليات القوات المسلحة الوطنية في مواقع استراتيجية، بتعزيز جهودها لحماية المدنيين في المناطق التي انسحبت منها القوات المسلحة الوطنية، بما في ذلك تنفيذها عملية ســيكا لتأمين محور غاو – لابزانغا بمنطقة غاو. ودعمت البعثة أيضـــا إقامةَ مركز شــرطة ثان في غاو وتعزيزَ قوات الشــرطة والدرك المالية في أنســونغو بمنطقة غاو؛ وفي ميناكا؛ وفي غوندام ونيافونكي وتونكا بمنطقة تمبكتو. وفي 26 و 27 نيســان/أبريل، ســلّمت البعثة مســؤولية تأمين معســكري آلية تنسيق العمليات في غاو وتمبكتو إلى قوات الدفاع والأمن المالية التي عززت وجودها هناك.

وفي وســط مالي، واصــلت البعثة، في ســياق خطتها للتكيف وزيادة التعاون مع القوات المســلحة الوطنية، اتخاذَ تدابير محددة لتعزيز وجودها من حيث القوات الجوية والبرية مع التركيز بوجه خاص على المناطق الشـــديدة الخطورة في باندياغارا وكورو وبانكاس في إطار عمليتها بوفالو. وأنشـــأت البعثة عددا من قواعد العمليات المؤقتة لدعم القوات المســـلحة الوطنية والســـلطات المحلية في حماية المدنيين، وكثفت



040620 040620 20-07156 (A)



في الوقت نفســـه مبادرات الوســـاطة والمصـــالحة وجهود مكافحة الإفلات من العقاب. وواصـــلت البعثة، في سـياق دعمها العام لإصـلاح قطاع الأمن، تقديمَ المسـاعدة إلى اللجان الوطنية المعنية في مجالات منها تنفيذ البرنامج الوطني للتأهيل المجتمعي الهادف إلى تشـــجيع جماعات الدفاع عن النفس على التجرد من سلاحها طوعاً. وقدمت البعثة المساعدة أيضا في تعزيز قوات الشرطة والدرك المالية في دوائر باندياغارا وبانكاس وكورو، وفي سيفاري، عن طريق بناء القدرات وتوفير النقل.

وإضافة إلى الجهود المبينة أعلاه المبذولة من طرف البعثة والسلطات الوطنية، فإن استدامة النهج المتبع لوقف العنف في وسط مالي تقتضي اتخاذ تدابير أمنية وإنمائية قوية تشمل توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية، والحد من العنف المجتمعي، وتفكيك الميليشيات. ومناشدة الشباب بألا ينضموا إلى الجماعات المسلحة يجب أن يواكبها توفير فرص عمل. ومن الضروري أيضا تعزيز قطاع العدالة حتى يُكافح الإفلات من العقاب، وذلك بتدابير منها إجراء التحقيقات بشأن المسؤولين عن الفظائع ومقاضاتهم.

وواصـــلت البعثة جهودها لدعم الســـلطات الوطنية في مكافحة الإفلات من العقاب، وهذا امر ضـروري لإرسـاء السـلام والاسـتقرار في هذا البلد وفي المنطقة. وبالتنسـيق مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، تدعم البعثة الوحدة القضـــائية المتخصـــصـــة لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنيـة في إجراء تحقيقـاتهـا وزيـادة قـدرتهـا على إنجـاز التحليلات الجنـائيـة وإدارة الحـالات. وحتى 20 أيار/مايو، كانت الوحدة تُجري تحقيقاتها في ما مجموعه [618] حالة، ومنها [319] حالة متصـــلة بالإرهاب، و [77] حالة متصـلة بالجريمة المنظمة عبر الوطنية. وحتى حينه، يوجد [13] فرداً قيد الاحتجاز في سياق جرائم مرتكبة في حق حفظة سلام؛ ولم يتم إدانة أي فرد بعد في سياق هذه الأعمال. وقدمت البعثة الدعم التقني إلى فرقة التحقيق الخاص، بما في ذلك في التحقيق في اختطاف الزعيم في المعارضة السياسية سـومايلا سـيسـي. وسـاعدت البعثة أيضـا وزارة العدل في إجراء مهمة تفقدية لها في كيدال (الأولى منذ عام 2006)، وأخرى في غاو.

أداء القوات العسكرية والشرطة

واصلت البعثة اتخاذ إجراءات فعالة لتحسين الأداء العام للبعثة ومعالجة أوجه القصور، مع التركيز بوجه خاص على تنفيذ الولاية وســـلامة أفراد البعثة وأمنهم. ولهذا الغرض، نقحت البعثة بعض إجراءاتها التشـــغيلية الموحدة، وقامت على وجه التحديد بوضـــع إجراءات لامركزية لإجلاء المصـــابين في أوائل عام 2020، مما أدى إلى تقصـــير المهل الزمنية. وقامت البعثة كذلك باســـتعراض وتبســـيط تقاريرها المتكاملة عن الأوضاع، وعززت إجراءات التحقيق في الحوادث الخطيرة.

وفي وسـط مالي، كثفت البعثة جهودها لضـمان الاسـتجابة على نحو متكامل لما يواجهه المدنيون من تهديدات. وتمكّنت البعثة بفضل إنشاء قاعدة عمليات مؤقتة في دونا بّن في كانون الثاني/يناير من القيام بأربع بعثات وســـاطة في دائرة كورو بمنطقة موبتي، ومن دعم عدد من المشـــاريع المجتمعية الصـــغيرة. وأسهمت هذه الجهود في تعزيز الأواصر المجتمعية وتيسير وصول الجهات العاملة في المجال الإنساني إلى حيث تحتاج أن تكون. وانضم مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية إلى إحدى بعثات الوساطة التي أوفدتها البعثة، وذلك في 10 آذار/مارس من أجل تقييم الاحتياجات الإنسانية للسكان. ومن الضـروري في هذا المجال دعمُ مساعي المصالحة بمشاريع لتحقيق الاستقرار لأن الجماعات المسلحة الإرهابية تعمد إلى استغلال التوترات والنزاعات الطائفية، فالمجتمعات المحلية حيث التماسك الاجتماعي متين شهدت عدداً أقل من الهجمات.

وأُنشــئت قواعد عمليات مؤقتة في قرية ديونغاني بدائرة كورو، وفي قرية أوغوســوغو بدائرة بانكاس بعد أقل من 48 ســـــاعة من إبلاغ البعثة بتعرض هاتين القريتين لهجمات عنيفة. وســـــاعد وجود البعثة في استقرار الأوضـاع ومكّن من إيصـال المسـاعدة الإنسـانية وإجراء تحقيقات متعلقة بحقوق الإنسـان. وعند تلقي البعثة ادعاءات بوقوع انتهاكات لحقوق الإنسان في ماليمانا بدائرة تينينكو، قامت بإخطار سلطات مالي بها، وطلبت هذه السـلطات إليها أن تتوجه إلى هذا الموقع النائي. وعليه، رافقت البعثة بعثة مختلطة ضـمت فريق التحقيق من قوات الدرك في مالي ليُجري التحقيقات.

وقد ثبـت أن قـدرات البعثـة المعززة في مجـال الإنـذار المبكر والرد الســــريع ضــــروريـةٌ لمنع شـــن الهجمات على المدنيين في وســط البلاد. ففي أوائل آذار/مارس، وفي أعقاب تعرض قرى وضـــيعات في دائرة بانكاس لســلســلـة هجمات عنيفة أودت بحياة أشــخاص عديدين، أُخطرت البعثة بأن المنطقة على وشـــك التعرض لهجوم بطرق منها خطها المباشـــر المجاني. وللتصـــدي لذلك، قامت البعثة بطلعات جوية رادعة ونجحت في تفريق من كان يُفترض أنهم على وشـك شـن الهجوم. وبالتوازي مع ذلك، ركزت عمليات شـرطة البعثة على تسـيير دوريات أمنية مختلطة بعيدة المدى مع المبيت بما يتيح التواصـل مع المجتمعات المحلية في المناطق النائية في دوائر بانديـاغارا وبانكاس وكورو المتأثرة بتكرر الاشــتباكات بين الميليشــيات التابعة لطائفتَي دوغون وفولاني.

ولتحســين تقييم مدى الفعالية في حماية المدنيين في وســط مالي، جرّبت البعثة أداة مســح جديدة للحوادث تسـتوعب البيانات المسـتقاة من العناصـر النظامية والمدنية لقياس مفعول الدوريات وقواعد العمليات المؤقتة. وأظهرت النتائج الأولية لتجريب هذه الأداة أن الدوريات التي أجريت في إطار عملية بوفالو ساعدت في تحسـين الحالة الأمنية في المنطقة وقامت بدور رئيسـي في منع تصـاعد الحوادث في المناطق الشـديدة الخطورة في دائرتَي بانديـاغارا وكورو. ففي الأيام التي تلت تســيير الدوريات، لم يُســجل ســوى عدد محدود من الحوادث في المحيط المباشــــر للمنطقة المغطاة. وربما ينخفض مفعول الأثر الرادع للدوريات مع مرور الوقت ولكنه يظل ملحوظا لمدة تصـل إلى أسـبوعين. ولم يتم توثيق شـن أي هجمات انتقامية على المدنيين بعد مغادرة حفظة السلام منطقة ما.

واتخذت البعثة مزيدا من التدابير لمنع ســقوط قتلى في صــفوف حفظة الســلام ولتعزيز ســلامتهم وأمنهم. وتمشيا مع استراتيجية البعثة لمكافحة استخدام الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع، أُعدّ مزيد من الدورات التدريبية مع التركيز بوجه خاص على قادة القوافل وضـــباط الأركان. وتكمّل هذه الدورات بأنشـــطة تدريبية وتوجيهية موجهة الأهداف تقدمها دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام لفائدة الوحدات العاملة في بيئات شـــديدة الخطورة. وفي آذار/مارس، اكتشفت سرية قتالية لحماية القوافل خمس أجهزة متفجرة يدوية الصنع عندما كانت ترافق إحدى القوافل وأَزالَتها. وأدى تنفيذ جميع الوحدات لتدابير التخفيف من مخاطر الأجهزة المتفجرة اليدوية الصـنع إلى الكشـف عن نسـبة عالية من هذه الأجهزة المتفجرة وإبطال مفعولها. وأفضـى ذلك إلى الحد فعلياً من مخاطرها وعدد الوفيات الناجمة عنها؛ وساعد على الحفاظ على حرية التنقل وإنماء ثقة حفظة السلام.

وكان للمعدات المتخصصـة، كالمركبات المحصّنة ضد الألغام، دور أساسي في الوقاية من وقوع إصـابات في شـمال مالي ووسـطها. وأكرر دعوتي إلى جميع الدول الأعضـاء لأن تفي بالتزاماتها بموجب إطار العمل لحفظ السلام، وأن تبذل كل ما في وسعها لكي يتلقى حفظة السلام المعدات والتدريبات اللازمة ليقوموا بمهامهم بفعالية في واحدة من أصعب عمليات الأمم المتحدة. ولدى البعثة حالياً 550 مركبة مدرعة: 479 مركبة (87 في المائة) تُسـتخدم يومياً، و 30 مركبة (5,5 في المائة) قيد الخضـوع لأعمال صـيانة،

و 41 مركبة (7,5 في المائة) غير صالحة للاستخدام بسبب أعطاب لحقتها نتيجة تعرضها لانفجارات أجهزة متفجرة يدوية الصنع أو أعطاب أخرى لا قدرة للبعثة على إصلاحها وتحتاج إلى تعويضها بمركبات أخرى على وجه السرعة.

تقييم عناصر القوة العسكرية والشرطة في البعثة

قيّمت البعثة منذ بداية عام 2020 أداء 24 وحدة من وحداتها العسكرية، وقُيّم أداء وحدة واحدة منها على أنه ممتاز، بينما قُيّم أداء 15 وحدة على أنه مرض، في حين وُجدت أوجه قصور في أداء 4 وحدات، بما في ذلك قصور على صعيد الإلمام بالولاية وعلى صعيد التدريب والقيادة والمراقبة. وقُيّم أداء الوحدات الأربع المتبقية على أنه بحاجة إلى التحسين بوجه عام، وتلقت هذه الوحدات توصيات محددة لمعالجة أوجه القصور المحددة وتقويمها. وجارٍ معالجة أوجه القصور بتقديم مزيد من التدريبات ضمن البعثة، وتوضيح الإجراءات، وطلب معدات إضافية. وإجمالا، سلّمت 17 وحدة خططاً لتحسين أدائها، وهي في طور اتخاذ تدابير فعلية لتنفيذها.

وواصل عنصر الشرطة في البعثة تنفيذ نظام منهجي لتقييم الأداء بدأ العمل به في حزيران/يونيه 2019. وجرى منذئذ تقييم أداء جميع وحدات الشرطة المشكّلة العشر، وقُيّم على أنه مرض. ومن المعايير التي قيّم على أساسها أداء الوحدات القدرةُ على التواصل مع المجتمعات المحلية، والإلمام بولاية حماية المدنيين، والقيادة، والمراقبة. ومن التحديات التي تم تحديدها الحاجةُ إلى زيادة عدد ناقلات الأفراد المدرعة أو استبدال ما تلف منها وانتهاءُ صلاحية الذخائر. وقُدمت أيضا توصيات إلى الوحدات لزيادة تحسين قدراتها اللغوية، وتعزيز حماية القوات، وتعزيز تدابير السلامة والأمن، بما يشمل الدوريات. وأُجريت التقييمات على أساس ربع سنوي، وأبرزت التحسينات والخطوات المتخذة من طرف الوحدات والبلدان المساهمة بأفراد الشرطة على مدى الأشهر الماضية. وتواصل جميع الوحدات تنفيذ خططها لتحسين الأداء.

ومنذ توجيهي رسالتي السابقة (S/2019/1004)، لم تسجل أي حالة من المحاذير غير المعلنة من جانب البلدان المساهمة بقوات. وكانت هناك حالة واحدة عارضت فيها سرية قتالية لحماية القوافل إجراء عملية استطلاعية على طريق جديدة للمدّ بالإمدادات إذا لم توفر لها مراقبة جوية ليلية فوق مواقع المعسكرات المؤقتة في العراء. ومن ناحية، القادة العاملون في عمليات حفظ السلام ملزمون بالامتثال للأوامر، لكن أُدركَ من ناحية أخرى أن تزايد مستوى التهديدات في منطقة البعثة ربما يستدعي إعادة النظر في بيان احتياجات الوحدات المتعلق بالسريات القتالية لحماية القوافل.

التحديات

أسهم الوجود المتزايد للبعثة ووتيرة عملياتها في وسط مالي في زيادة ما ينتظره السكان من البعثة. ونتيجة محدودية قدرة البعثة على الاستجابة لحوادث متعددة ومتزامنة، أدت هذه الظروف أحيانا إلى الإحباط. كما أن الادعاءات بارتكاب القوات المسلحة انتهاكات لحقوق الإنسان في وسط مالي جعلت البعثة تواجه مزيدا من الصعوبات في التواصل مع المجتمعات المحلية التي وقع أفراد منها ضحايا لهذه الانتهاكات. وفي إطار تنفيذ سياسة الأمم المتحدة المتعلقة ببذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان، تواصل البعثة تشجيع السلطات المالية على اتخاذ التدابير اللازمة لمنع انتهاك حقوق الإنسان، والتحقيق بسرعة في الادعاءات بارتكاب القوات المسلحة انتهاكات.

ووقع عدد من حالات الإصابة بمرض فيروس كورونا (كوفيد-19) في صفوف أفراد البعثة النظاميين منذ بداية ظهور هذا الفيروس في مالي، غير أن الإجراءات السريعة التي اتخذتها البعثة وتعاونها الوثيق مع السلطات مكّنوا من احتواء انتشاره في صفوفها. وقد تعافى معظم. وسارعت البعثة لتعزيز هياكلها الأساسية الطبية وتوظيف عاملين إضافيين لضمان أن تكون لديها القدرات الطبية الكافية بالرغم من زيادة الطلب نتيجة جائحة كوفيد-19. وأدى تفشي الفيروس إلى إبطاء البعثة تنفيذ بعض أنشطتها، لكنها واصلت الوفاء بالأولويات الرئيسية، بما في ذلك دعم الانتخابات التشريعية، وقد أسفرت هذه الانتخابات عن زيادة عدد الأعضاء في البرلمان من النساء. وواصلت البعثة كذلك دعم آليات متابعة الاتفاق. وقد أُحرز تقدم في مشاركة المرأة فيها، حيث أصبحت ست نساء عضوات في لجنة متابعة الاتفاق.

وقد أثرت القيود المفروضة عالمياً على السفر والمتخذة في إطار تدابير مكافحة انتشار الوباء في العمليات الجوية للبعثة. بينما أسهمت التقييدات المفروضة فيما يتعلق بتناوب الأطقم الجوية وأفرقة الصيانة المتخصصة وبإعادة الإمداد بقطع الغيار في انخفاض عدد ساعات الطيران. ووضعت البعثة ترتيباً للعمليات الجوية حسب الأولوية لكفالة استمرار عمليات إجلاء المرضى والمصابين، وتوفّر قدرات الرد السريع، ودعم المهام ذات الأولوية. والتقييدات المفروضة على العمليات الجوية تزيد من العبء الواقع على عاتق السريات القتالية لحماية القوافل حتى يُعاد تموين قواعد البعثة.

تناوب القوات

عُلقت عمليات نشر القوات الجديدة وعمليات تناوب الأفراد النظاميين بناء على طلبي من أجل كبح انتشار كوفيد-19. وتمّت على أساس استثنائي، وبموافقة سلطات مالي، عمليات تناوب بالغة الأهمية لضمان استمرارية تصريف الأعمال. وامتُثل في هذه الحالات لتدابير الحجر الصحي قبل النشر وبعده.

تنسيق الوجود الأمني

واصلت هيئة التنسيق في مالي العمل بوصفها المنتدى الرئيسي لتنسيق أنشطة جميع القوات الأمنية الموجودة في مالي. وفي 12 آذار/مارس، تمحورت مناقشات هذه الهيئة حول خطة جعل مدينة ميناكا الشمالية منطقة "خالية من الأسلحة". والاجتماعات الشهرية التي تعقد لتنسيق العمليات والتي تجمع بين ممثلي جميع القوات الأمنية الموجودة في مالي على مستوى هيئة الأركان، أسهمت في تحقيق تحسن ملحوظ في التنسيق بين القوات الأمنية.

تنفيذ الإطار الاستراتيجي المتكامل والخطة الانتقالية

استمر تنفيذ الإطار الاستراتيجي المتكامل في الإسهام في جعل استجابة الأمم المتحدة في مالي على قدر أكبر من الاتساق، ومن الفعالية في استخدام الموارد، ومن التكامل، بما في ذلك في سياق الانتخابات التشريعية وفي سياق التصدي لتفشي كوفيد-19. والإطار متّسق تمام الاتساق مع خطط التنمية الوطنية وإطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة. ويظل الإطار أحد الأدوات التمكينية والتنسيقية الأساسية لتكون الاستجابة منسقة وتسخّر الميزات النسبية المتاحة داخل منظومة الأمم المتحدة.

وخلال الانتخابات التشريعية التي جرت في 19 آذار/مارس و 29 نيسان/أبريل، قدمت البعثة والفريق القطري دعما متكاملا لسلطات مالي من خلال فريق الأمم المتحدة الانتخابي المتكامل في مالي

المشتركة قيادته بين البعثة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبالتعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة). وقدمت البعثة الدعم السياسي والتقني والأمني واللوجستي إلى السلطات الوطنية والمحلية ووزعت مواد انتخابية في شمال مالي ووسطها. وساعد البرنامج الإنمائي السلطات من خلال تقديمه المساعدة التقنية والمالية إلى هيئات إدارة الانتخابات ومنظمات المجتمع المدني وجهات أخرى معنية بالعملية الانتخابية. وشملت تلك المساعدة القيام بأنشطة لبناء القدرات، ودفع رواتب بعض موظفي الانتخابات، وتمويل أنشطة توعية الناخبين، ومنع نشوب نزاعات متصلة بالانتخابات والتخفيف من حدتها في حال نشوبها، واتخاذ تدابير وقائية لمكافحة انتقال الأمراض المعدية خلال الانتخابات. وإضافة إلى ذلك، نسقت البعثة والبرنامج الإنمائي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة جهوداً لتعزيز مشاركة النساء والشباب في العملية الانتخابية، مما كان له مفعول إيجابي. وبذلت البعثة والبرنامج الإنمائي جهوداً كبيرةً لدعم الحكومة في إرساء تدابير تقي من انتشار كوفيد-19 خلال عمليات الاقتراع.

وفي وسط مالي، يسرت البعثة والفريق القطري عودة 120 3 نازحاً إلى بلدية فيماي بمقاطعة دجيني من خلال بذل مساع حميدة وإقامة حوارات مجتمعية شاملة للجميع. ووضعت البعثة، بالاشتراك مع مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية والبرنامج الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومنظمة الصحة العالمية ومنظمات غير حكومية، خطة عمل للتعامل مع التحديات التي يواجهها العائدون مع التركيز على الأمن والحماية والمأوى والصحة والمياه والصرف الصحي.

وعملت البعثة بشكل وثيق مع فريق الأمم المتحدة القطري حتى تكون تدابير التصدي لجائحة كوفيد-19 متكاملة. وأُنشئت فرقة عمل لتيسير تكامل هذه التدابير، وأطلقت عدة مشاريع لمساعدة السلطات الوطنية والمحلية. وقامت البعثة، بدعم تقني من منظمة الصحة العالمية، بإعادة توجيه الموارد للمساعدة في ثلاثة مشاريع واسعة النطاق الهدفُ منها تعزيز قدرات وزارة الصحة والسلطات المحلية، عن طريق اقتناء وتوزيع المعدات والمواد اللازمة لمواجهة تفشي كوفيد-19 ومنع زيادة انتشار الفيروس.

وبالتعاون مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر الدولية والاتحاد الأوروبي والبرنامج الإنمائي، قدمت البعثة إمدادات بالغة الأهمية إلى 21 محكمة و 34 سجنا في باماكو وفي وسط مالي وشمالها.

وفي أعقاب حلقة العمل بشأن المرحلة الانتقالية التي عُقدت في تشرين الثاني/نوفمبر 2019، أقرت البعثة والفريق القطري برنامج عمل من أجل المرحلة الانتقالية في 23 كانون الثاني/يناير. ونظراً للحالة السياسية والأمنية الشديدة التعقيد ودائمة التغير في مالي، يتمحور برنامج العمل حول تنفيذ الإطار الاستراتيجي المتكامل لجعل استجابة الأمم المتحدة على قدر أكبر من التنسيق وتعزيز قدرات الجهات الشريكة في القطاعات ذات الصلة بالمرحلة الانتقالية. ومما يتضمنه برنامج العمل أيضا إجراء تحليل للنزاعات من منظور الاعتبارات الجنسانية وحقوق الإنسان بهدف تعزيز المساواة بين الجنسين في الأجل الطويل، وإنجاز دراسة لتحديد ما هي قدرات الجهات الشريكة وما هي المجالات التي يتعين تعزيزها حتى يتسنى نقل المهام في نهاية المطاف.

الاستراتيجية الطويلة الأجل للخروج المحتمل للبعثة

ينبغي أن ينبني الخروج المحتمل للبعثة على الوفاء بمجموعة من الشروط السياسية والأمنية، ومنها التنفيذ التام للاتفاق وتعزيز القدرات الوطنية والمبادرات الإقليمية لتحقيق الاستقرار في مالي ومنطقة الساحل. وفي الوقت الذي تعمل فيه البعثة على دعم الأطراف والسلطات في مالي في تحقيق هذه الأهداف،

من الضروري مواصلة تقييم التطورات المستجدة على الأرض ومواصلة التركيز على الخطوات اللازم اتخاذها لتحقيق هذه الأهداف النهائية.

وينبغي أن يظل الهدف الشامل هو تهيئة الظروف الكفيلة بجعل الوضع في مالي أكثر استقرارا وسلاما وحتى تمتلك الدولة فيها القدرات الكافية لتُدافع عن السلامة الإقليمية الوطنية والسيادة الوطنية ولتحمي المدنيين فيها، بما يتيح تغيير تشكيلة قوام بعثة الأمم المتحدة لحفظ السلام أو سحبها من البلد. والتنفيذ التام للاتفاق محطة هامة في مسار إنجاح العملية الانتقالية. ومن المحطات الأخرى التي ينبغي بلوغها تعزيزُ قدرة الدولة على حماية مواطنيها وإدارة المنازعات السياسية بطريقة سلمية وتوفير الخدمات الأساسية وتحقيق التنمية طويلة الأجل. ولن تكون أي استراتيجية خروج صالحة إذا لم يُمسك بزمام الأمور وطنياً. ولذلك، يجب أن ينبني إعداد هذه الاستراتيجية على الحوار البنَّاء والشراكة بين السلطات الوطنية والمجتمع الدولي من أجل تلبية احتياجات بناء السلام ذات الأولوية والتصدي للأسباب الكامنة وراء تواتر حالة عدم الاستقرار. وكما هو مبين في رسالتي السابقة، سينطوي أي سحب للبعثة قبل الأوان على خطر إحداث انتكاسة في المكاسب التي تحققت بشق الأنفس في مالي منذ إنشاء البعثة في عام 2013، ونسف الاستثمارات الكبيرة التي قام بها المجتمع الدولي منذئذ، وهو ما قد يلحق آثاراً مدمرة بمالي ومنطقة الساحل.

وأرجو ممتنا إطلاع أعضاء مجلس الأمن على هذه الرسالة.

(توقيع) أنطونيو **غوتيريش**